

موريتانيا

ينص دستور عام 1991 على أن الدولة هي جمهورية إسلامية، ويعترف بالإسلام باعتباره الدين الرسمي للمواطنين والدولة. وتحظر الحكومة طبع أو توزيع أي مواد دينية غير إسلامية، كما تحظر التبشير الديني من جانب غير المسلمين.

لم يحدث تغيير في موقف الحكومة تجاه احترام الحرية الدينية خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

لم ترد أي تقارير عن حدوث إساءات أو تمييز من قبل المجتمع بسبب الانتماء الديني أو العقائد أو بسبب الممارسات الدينية.

تناقش حكومة الولايات المتحدة موضوع الحرية الدينية مع الحكومة، والقادة الدينيين، والمجتمع المدني كجزء من سياستها الشاملة لتعزيز حقوق الإنسان.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الدين

تبلغ مساحة البلاد 419,212 ميل مربع، ويبلغ عدد سكانها 2,9 مليون نسمة.

ويدين جميع السكان تقريباً بالإسلام ويتبعون المذهب السني. كما توجد أعداد قليلة جداً من غير المسلمين، أغلبهم من غير الموريتانيين. وتتمركز الكنائس الرومانية الكاثوليكية وغيرها من الطوائف المسيحية في نواكشوط، وأطار، والزويرات، ونواذيبو، ورسو. وبالرغم من عدم وجود أي معابد يهودية في البلاد، هناك عدد قليل جداً من الأجانب المقيمين الذين يمارسون الديانة اليهودية.

هناك عدد من المنظمات غير الحكومية الدينية الأجنبية التي تعمل بنشاط في مجال العمل الإنساني والتنمية في البلاد.

القسم الثاني: موقف الحكومة تجاه احترام الحرية الدينية

الإطار القانوني/السياسي

ينص دستور عام 1991 على أن البلد جمهورية إسلامية ويعترف بالإسلام باعتباره الدين الرسمي الوحيد للمواطنين والدولة.

وتحظر الحكومة طبع أو توزيع أي مواد دينية غير إسلامية، رغم أن حيازة هذه المواد لا يُعتبر مخالفاً للقانون.

موريتانيا

وهناك شرط حكومي غير رسمي يمنع غير المسلمين من عقد الشعائر الدينية إلا في الكنائس المسيحية القليلة المتوفرة. وبالرغم من ذلك، يمكن للمجموعات الدينية الاجتماع في المساكن الخاصة لكن بعد الحصول على تصريح رسمي من السلطات.

والشريعة الإسلامية هي مصدر المبادئ القانونية التي يركز عليها القانون والإجراءات القانونية.

ورغم عدم وجود حظر قانوني محدد ضد التبشير الديني من جانب غير المسلمين، تقوم الحكومة من الناحية العملية بحظر مثل هذه الأنشطة من خلال التفسير الواسع للدستور الذي ينص على أن "الإسلام هو دين الشعب والدولة".

وتعتبر الحكومة والمواطنون الإسلام بمثابة عنصر التماسك الأساسي الذي يوحد المجموعات العرقية المتعددة في البلاد. وهناك وزارة مختصة بالشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي. كما يقدم المجلس الإسلامي الأعلى والمكون من ستة أئمة، الاستشارات للحكومة فيما يتعلق بتوافق التشريعات مع الأحكام الإسلامية. وعادة ما تقوم الحكومة، وأعضاء المساجد، وغيرهم من المتبرعين، بتمويل المساجد والمدارس الإسلامية. وقد تم تقديم معظم هذه التبرعات خلال شهر رمضان.

وتحتفل الحكومة بالأعياد الدينية التالية باعتبارها أعياداً وطنية: غرة محرم (السنة الهجرية الجديدة)، والمولد النبوي، وعيد الفطر، وعيد الأضحى.

ولا تقوم الحكومة بتسجيل المجموعات الدينية، إلا أنها تُلزم المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات الإنسانية والتنمية التابعة لمجموعات دينية، بالتسجيل لدى وزارة الشؤون الداخلية. ويجب أن توافق المنظمات غير الحكومية على الامتناع عن التبشير الديني أو نشر أي دين آخر غير الإسلام. كما تُلزم الحكومة كافة المجموعات، بما في ذلك المجموعات الدينية، بالحصول على تصريح رسمي قبل تمكينها من عقد اجتماعات حتى في المساكن الخاصة. وفي الواقع العملي، لا يتم تنفيذ هذا الأمر بصفة دائمة.

ويتألف الجهاز القضائي من منظومة واحدة من المحاكم التي تستخدم مبادئ الشريعة الإسلامية في المسائل المتعلقة بالأسرة، والمبادئ القانونية الحديثة في كافة المسائل الأخرى. وطبقاً للشريعة الإسلامية، فإنه يلزم شهادة إمرأتين لمعادلة شهادة رجل واحد. وفي قضية منح تعويض لأسرة امرأة قتيلة، حددت المحكمة فقط نصف المبلغ الذي يُمنح إذا ما كان القاتل رجلاً. أما في المعاملات التجارية والمسائل غير المنصوص عليها بالتحديد في الشريعة الإسلامية، يعامل القانون والمحاكم النساء والرجال على قدم المساواة.

موريتانيا

تُلزم الحكومة أعضاء المجلس الدستوري والمجلس الأعلى للقضاء أداء اليمين الدستورية التي تتضمن القسم بالله على تنفيذ قانون البلاد بما يتفق مع الأحكام الإسلامية.

وقد حددت الحكومة من استخدام مكبرات الصوت في المساجد إلا في أوقات الأذان وصلاة الجمعة، وذلك وفقاً للقانون الصادر عام 2003 الذي يحظر استخدام المساجد كمنابر لأي أنشطة سياسية.

قامت المدارس العامة والمدارس الإسلامية الخاصة بتقديم فصول دراسية عن الإسلام. وبالرغم من أن حضور الطلاب لهذه الدروس الدينية بدأ واجبا في الظاهر، إلا أن العديد من الطلاب امتنعوا عن الحضور لأسباب عرقية لغوية، أو دينية، أو شخصية. وقد أمكن للطلاب التقدم في دراساتهم والحصول على شهادات التخرج رغم غيابهم عن هذه الفصول، بشرط أن يكون أدائهم جيدا في مواد دراستهم الأخرى.

القيود على الحرية الدينية

لم يحدث تغيير في موقف الحكومة تجاه احترام الحرية الدينية خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

في 14 أيلول/سبتمبر 2009، قام المفوض عبد الفتاح ولد حبيبه بإغلاق ثلاث كنائس يحضرها مواطنون من غرب إفريقيا في حي السبخة بنواكشوط. وتفيد التقارير الصحفية بأن الشرطة قد قامت بمصادرة الكتب المقدسة والأثاث واعتقلت لفترة وجيزة 81 شخصاً، بمن فيهم راعي الكنيسة. ولم ترد أي معلومات إضافية بنهاية الفترة التي يغطيها التقرير.

تفيد التقارير الصحفية أنه في 31 آب/أغسطس 2009، قامت الشرطة في نواكشوط بالقبض على حوالي 10 أشخاص كان بحوزتهم كمية كبيرة من الكتب المسيحية، بما فيها الكتب المقدسة. وتم الإفراج عن هؤلاء الأشخاص بعد يومين من الاحتجاز، كما تمت إعادة المواد المطبوعة.

تغيير الدين بالإكراه

لم ترد أي تقارير تفيد بالإكراه على التحول من دين لآخر.

أوجه التحسن والتطورات الإيجابية من ناحية احترام الحرية الدينية

موريتانيا

وفي محاولة لكبح التطرف الأصولي، قامت الحكومة برعاية عدة طاوولات مستديرة لمناقشة موضوع الاعتدال في الإسلام؛ كما أجرت مؤخراً إحصاءً لجميع المساجد في البلاد، وأطلقت مبادرة جديدة لدفع مرتبات شهرية قيمتها 72 دولاراً أمريكياً (50 ألف أوقية موريتانية) لـ 500 من الأئمة المعتدلين الذين انطبقت عليهم مقاييس اختيار شديدة الدقة بعد أن اجتازوا اختباراً معيناً. كما اتخذت الحكومة مؤخراً أيضاً مجموعة من الإجراءات ضد التطرف، بما في ذلك افتتاح إذاعة للقرآن الكريم برعاية الدولة، وإنتاج سلسلة برامج تلفزيونية عن موضوع الاعتدال في الإسلام، ومواصلة الحوار بين الأئمة والسلفيين الذين نبذوا العنف. وفي 9 أيلول/سبتمبر، في عشية عيد الفطر، قام رئيس الدولة بالعفو عن 35 من السلفيين الذين نبذوا العنف وأمر بإطلاق سراحهم. ورغم أن 15 منهم تمت إدانتهم في المحكمة، إلا أن أحداً من المُفرج عنهم لم يرتكب جريمة عنف. وعلى صعيد آخر، تم العفو عن 166 من المجرمين في 14 أيلول/سبتمبر وفقاً لتقاليد العفو الإسلامية وتم إطلاق سراحهم.

القسم الثالث: موقف المجتمع تجاه احترام الحرية الدينية

لم تريد تقارير تفيد بوجود أي إساءات أو تمييز من قبل المجتمع بسبب الانتماء الديني، أو المعتقدات الدينية، أو الممارسات الدينية؛ إلا أن مواطنين أمريكيين ناشطين في الدوائر المسيحية أفادوا بأن الأشخاص الذين شاركوا في الاجتماعات المسيحية أصبحوا عرضة للنبذ من قبل عائلاتهم وجيرانهم.

القسم الرابع: سياسة حكومة الولايات المتحدة

ناقشت حكومة الولايات المتحدة موضوع الحرية الدينية مع الحكومة الموريتانية، والقادة الدينيين، والمجتمع المدني كجزء من سياستها الشاملة لتعزيز حقوق الإنسان. وقد قامت السفارة الأمريكية بالتواصل النشط مع كبار القادة الدينيين في حوار بناء يهدف إلى توسيع التفاهم المتبادل لمبادئ الحرية الدينية وإيضاح صور الحرية التي يتمتع بها المسلمون من خلال ممارسة شعائرهم الدينية في الولايات المتحدة. وقد قامت الممثلة الخاصة للمجتمعات المسلمة، فرح أنور بانديث، بزيارة للبلاد من 13 إلى 17 نيسان/إبريل 2010، وتنازلت مع الأئمة والطلاب حول موضوع الحرية الدينية في الولايات المتحدة. وتمشياً مع مبادرات الحكومة الأمريكية، نظمت السفارة برامج التواصل الإسلامي، بما فيها المناسبات التي تسلط الضوء على الحرية الدينية في الولايات المتحدة، مثل برامج الإفطار الرمضانية التي استضافت أحد الأمريكيين الفلسطينيين، والذي تحدث عن تجربة المسلمين في الولايات المتحدة والحوار بين الأديان، كما استضافت زوجين أمريكيين مسلمين. كما نظمت السفارة مائدة مستديرة مع إمام من موريتانيا كان قد اشترك في برنامج الزائر الدولي، وقد قام الإمام بمشاركة الطلاب انطباعاته عن الحرية الدينية في الولايات المتحدة.